

أول سجل توثيقي في الرياض

باسم كاتبه محمد بن عبدالله الحسيني. وكان أول ضبط سجل فيه اسم القاضي ضبط القاضي الشيخ عبدالله بن عبد الوهاب بن زاحم المؤرخ في ٤ من محرم ١٣٥٩هـ، ويركز فيه على اسم الشاهد أو الشاهدين وتبدو بعض الألفاظ الغربية.

وكانت القضايا وقتها لا تتعدى الأطر والأنماط الحياتية في ذلك الوقت، وباستعراض صفحات الضبوط لوحظ أنه بمرور الزمن يطول موضوع القضية وتفصيلاتها، وقد تصل إلى أكثر من صفحة كما ورد في إنهاء القاضي الشيخ عبدالعزيز بن عبدالرحمن بن بشر في ٢٢ ج ١٣٥٧هـ، وكانت الكتابة تبدأ في الغالب بحملة، يعلم من يراد أن... وتختتم بقوله، قاله ممليه راجي عضو ربه ورضاه كي لا يخفى....

وهذا الضبط نواة لتكوين محكمة الرياض التي شاع منها نور العدالة ولله الحمد، وانطلقت مراحلها إلى أن وصلت مرحلة التكامل في ظل اهتمام ورعاية وزارة العدل حتى أصبحت أحد المعالم الحضارية المتطورة في قلب العاصمة.

للتوثاق قيمتها وأهميتها التأصيلية. وهي نواة لانطلاق المعلومة وتوجهها، وهي من أهم المصادر وأقواها، وفي هذا العدد نورد عرضاً عن أقدم الضبوط الموجودة في المحكمة العامة بالرياض، يحتوي هذا الضبط على دفتر غير رسمي يكاد غلافه وأوراقه تبلى لعدم ترميمه للعناية به أطول فترة ممكنة. وكانت الكتابات بخط اليد، وتخلو من تدوين اسم القاضي والكتاب، بل حتى التاريخ، إلا ما ندر، وهي عبارة عن إثباتات مختصرة للتدكير فقط، لكنها تتضمن حقائق ومعلومات تاريخية من أسماء وأماكن ومواقع أثرية بادت بفعل النماء والتطور الذي تشهده العاصمة، وكانت التوثيقات لعموم منطقة نجد ولم تقتصر على الرياض فقط، ويغلب عليها سهولة الأسلوب ووضوح العبارة، وكان أول ضبط مسجل لخمس سنوات تقريباً بدءاً من نهاية ١٢/٢٣/١٣٥٢هـ حتى ١٣٥٧هـ لم يتضح فيه ذكر المحكمة، واكتفى فيه

